الدور الإصلاحي لقاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد زمن سلاطين المماليك (695- 702هـ/ 1296 – 1302م)

د. شريفة بنت محمد العتيبي
أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد/كلية الآداب
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن/ المملكة العربية السعودية

ملخص البحث باللغة العربية
اعتمد سلاطين المماليك سياسة تقريب العلماء، لمعرفتهم بمدى تأثيرهم في المجتمع آنذاك، بسبب نفوذهم المباشر والقويّ في الرأي العام, لا باعتبارهم علماء المسلمين فحسب, بل لاحتكاكهم المباشر بطبقات المجتمع، واختلاطهم بهم.
ومن الوظائف المهمة التي شغلها العلماء في الدولة المملوكية وظيفة القضاء، الذي يعدّ أسمى المناصب وأرفعها قدرًا؛ فجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على جانب مهمّ من جوانب القضاء، وهو الدور الذي أدّاه القضاة في عملية الإصلاح، ومكافحة كثير من جوانب الفساد في الدولة.
وقد وقع الاختيار على العالم الجليل قاضي القضاة في مصر، تقي الدين محمد بن علي ابن دقيق العيد، لما عرف عنه -رحمه الله- في قضائه وآرائه وفتواه، فكان مثلًا أعلى في الصدق والعدالة والنزاهة، ولا يخشى في الحق لومة لائم، ولا بطش سلطان.
وباتّباع المنهج الاستقرائي التحليلي قُسِمت المادة العلمية في هذا البحث إلى محورين رئيسين, يسبقهما تمهيد وتوطئة للموضوع, وأفرد**المحور الأول** عن: حياة القاضي ابن دقيق العيد قبل توليه منصب قاضي القضاة في مصر: مولده، ونشأته, ومكانته العلمية، ووفاته.وخُصِّص **المحور الثاني**: لجهوده ومواقفه الإصلاحية زمن توليه فترة القضاء.
ثم تضمّنت الخاتمة ما توصّل إليه البحث من نتائج, ثمَّ ذُيِّل بقائمة لأهمّ المصادر والمراجع التي أُفيد منها في جمع المادة العلمية.

التمهيد:

تعريف القضاء لغةً وشرعًا:

لغة[1]: يطلق القضاء في اللغة على عدّة معانٍ،منها: الإحكام، والإلزام. والأمر؛ ومنه قوله تعالى: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ)[2].
قال الأزهري: القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه, ويكون القضاء إمضاءً, فسُمّي الحاكم قاضيًا؛ لأنه يُمْضي الأحكام, ويَحكُمُها[3].

---

(1) ابن منظور, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري (ت711هـ/1311م), لسان العرب، بيروت، دار صادر، (د. ت)، ج15، ص186.
(2) سورة الإسراء، الآية 23.
(3) الأزهري, محمد بن أحمد الأزهري الهروي(ت370هـ/980م), تهذيب اللغة, تح: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط1, 2009م, ج8, ص207.

ومنصب القضاء من أجلّ المناصب الدينية, وأرفعها قدرًا؛ فقد وصفه القلقشندي بأنه من أرفع الوظائف الدينية, وأعلاها قدرًا, وأجلّها رُتبةً[4].

كما أن منصب القضاء من المناصب العليا، فهو يلي منصب الإمامة، ولا يقلّ عن منصب الوزارة[5]؛ وعلى القاضي مدارُ مصالح الأمة عقلًا وشرعًا, ونَصْبُ ميزان العدالة في الأحكام, وفَصْلُ القضاء بين الناس في الخصومات[6], وهو من أهمّ المناصب مكانةً؛ لتعلّقه بمسؤوليات كبيرة في حقّ الدماء والأموال والأعراض[7].

ومن هنا استمدّ القضاة مكانتهم الرفيعة في المجتمع.

وقد بيّن القلقشندي التطوّرَ الذي طرأ على نظام القضاء في العصر المملوكي, حيث انحصر اختيار قاضي القضاةفي المذهب الشافعي خلال العصر الأيوبي, ولكن طرأ تغيير كبير, بل نقلة كبيرة في النظام القضائي في زمن السلطان الظاهر بيبرس سنة 663هـ/ 1265م, حيث أوجد لكل مذهب من مذاهب أهل السنّة الأربعة قاضيَ قضاةٍ، يختار نوابه من أتباع مذهبه في جميع الأقاليم[8].

وعلى الرغم من ذلك بقي قاضي قضاة المذهب الشافعي مقدَّمًا, واختصَّ بمميّزات خاصة به؛ منها النظر بأموال الأيتام والأوقاف, والمحاكمات المتعلّقة ببيت المال. وبقي العمل مستمرًّا بذلك حتى سقوط الدولة المملوكية.

ومن خلال تتبّع تاريخ العصر المملوكي لاحظنا حرص سلاطين المماليك، لاسيّما في العصر المملوكيّ الأول، على اختيار قضاة على درجة كبيرة من العلم, والأمانة, والعدل, وحسن السيرة.فبعد وفاة ابن بنت الأعزّ[9]، قاضي القضاة في مصر، في سنة 695هـ/1296[10], بقي منصب القضاء فارغًا,فأشار الشيخ ضياء الدين المعبدي على السلطان المنصور لاجين بالشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد[11]، فقال: ألا أدلّك على

---

(4) القلقشندي, أبو العباس أحمد بن علي (821هـ/1418م), صبح الأعشى في صناعة الإنشاء, دار الكتب العلمية, بيروت, ج4, ص35.

(5) الحريري, إبراهيم محمد, القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام, دار عمار, الأردن, ط1, 1420هـ/2000م, ص16.

(6) عبد، صالح حسن وآخرون, القضاء في مصر في العصر المملوكي, مجلة دراسات في التاريخ والآثار, جامعة بغداد, 2018م, ع67, ص6.

(7) الغزي, عيسى بن عثمان بن عيسى(ت799هـ/ 1397م), أدب القضاء, مكتبة نزار مصطفى الباز, مكة المكرمة, ط1, 1417هـ/1996م, ص15.

(8) القلقشندي, صبح الأعشى, ج4, ص36.

(9) ابن بنت الأعز: تقي الدين أبو القاسم عبدالرحمن ابن القاضي الأعز, كان رحمه الله ديّنًا كريمًا متواضعًا, تولى عددًا من المناصب، كالوزارة والقضاء, تعرّض في بداية أمره لنكبة شديدة على يد الوزير ابن السلعوس. للمزيد انظر: ابن تغري بردي, جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت874هـ/1470م) , النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, دار الكتب المصرية, القاهرة, ج8, ص82.

(10) النويري, نهاية الأرب, ج32, ص189؛ المقريزي, تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ/1441م), المقفى الكبير, تح: محمد اليعلاوي, دار الغرب, بيروت, لبنان, ط1, 1991م, ج6, ص367؛ ج6, ص370.

(11) المنصور لاجين حسام الدين بن عبدالله المنصوري: من ملوك دولة المماليك البحرية بمصر والشام, وهو الحادي عشر من ملوك الترك, كان مملوكًا للمنصور قلاوون، وإليه نسبته. انظر: الصفدي, صلاح الدين خليل بن أيبك(764هـ/1363م), الوافي بالوفيات, تح:أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث, بيروت, د.ط, = =1320هـ/2000م, ج21, ص290-291.

محمد بن إدريس الشافعي[12]، وسفيان الثوري[13]، وإبراهيم بن أدهم[14] ويبدو واضحًا من الأسلوب الذي استخدمه الشيخ ضياء الدين مدى المكانة الكبيرة التي وصل إليها ابن دقيق العيد؛ فوافق السلطان على الاختيار، فذهب إليه الشيخ ضياء الدين مع بعض الأمراء وسألوه، فامتنع، فاحتالوا عليه، وقالوا له: إن لم تفعل، ولّوْا فلانًا أو فلانًا(لرجلين لا يصلحان للقضاء)، فرأى أن القَبول واجب عليه حينئذٍ، فأجابهم،وقَبِله بعد تردّد[15].

- **أولًا: نبذة عن حياة القاضي تقي الدين ابن دقيق العيد ومكانته العلمية:**

أ- نسبه:

هو تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري المنفلوطي, غلب عليه لقب "ابن دقيق العيد", وهو لقب جدّه وهب، حيث تذكر المصادر أن جده هذا لبس في يوم العيد ثيابًا بيضاءَ، فقال جماعة من أهل الصعيد: كأن ثيابه دقيق العيد, فلزمه هذا اللقب وعرف به[16].

ب- مولده:

ولد الشيخ ابن دقيق العيد سنة 625هـ/1228م, بساحل ينبع من أرض الحجاز، حيث كان والداه متوجّهين لأداء فريضة الحجّ, فعندما وصلا إلى مكة حمل والده رضيعه وطاف به البيت الحرام، وسأل اللهَ له العلم والعمل[17].

ج- نشأته:

نشأابن دقيق العيد في مدينة قوص, في بيت اشتهر بالعلم والصلاح, وطلب العلم مستفتِحًا إياه بحفظ القرآن الكريم, ثم تفقّه على يد أبيه الشيخ مجد الدين أبي الحسن علي بن وهب، المشهود له بالتقدّم في الحديث والفقه, وتردّد على حلقات العلماء في قوص، فدرس الفقهَ المالكيَّ على أبيه، والفقهَ الشافعيَّ على تلميذ أبيه البهاء القفطي،

---

(12) **الشافعي:** وهو ابوعبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلب(ت204هـ)، احدالائمة الاربعة عند اهل السنة واليه نسبة الشافعية كافة, انظر: السبكي, عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي(ت771هـ/1370م)، طبقات الشافعية الكبرى, تح: محمود محمد وعبدالفتاح محمد الحلو, دار إحياء الكتب العربية, القاهرة, ط7, ج2, ص71-74.

(13) **سفيان الثوري:** بو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري فقيه كوفي، وأحد أعلام الزهد عند المسلمين، وإمام من أئمة الحديث النبوي, توفي سنة 161ه/778م. انظر: المزي, جمال الدين أبي الحجاج يوسف(ت742ه/1342م), تهذيب الكمال في أسماء الرجال, تح: بشار عواد معروف, الرسالة, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1408ه/1987م, ج11, ص154.

(14) **إبراهيم بن أدهم:** أبو اسحاق ابراهيم بن منصور بن زيد التميمي سليل الملوك, من أهل بلخ, وهو من أعلام أهل السنة والجماعة, توفي سنة 162ه/ 778م . انظر: المزي, تهذيب الكمال, ج2, ص27.

(15) ابن حجر, شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (852هـ/ 1449م)، رفع الإصر عن قضاة مصر, تح: علي محمد عمر, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط1, 1418هـ/1998م, ص394.

(16) ابن كثير, عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي (ت774هـ/ 1373م), البداية والنهاية, تح: عبدالله عبدالمحسن التركي, مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر, الرياض, ط1, 1419هـ/ 1998م, ج18, ص11؛ المقريزي, المقفى الكبير, ج6, ص367.

(17) السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, ج9, ص209؛ المقريزي, المقفى الكبير, ج6, ص367.

وارتحل إلى القاهرة، ولزم العالم الجليل العزَّ بن عبدالسلام، فأخذ عنه الفقه الشافعي والأصول، ولم يفارقه حتى وفاته, ثم ارتحل إلى دمشق لطلب العلم في سنة 660هـ/1261م، وسمع من علمائها الحديث والفقه والأصول، ثم عاد إلى مصر، واستقر بمدينة قوص، التي كانت تشتهر آنذاك بالعلماء والمدارس وحلقات العلم، وتقلّد منصب التدريس بالمدرسة النجيبية، فذاع صيته وشهرته في الفقه والحديث وعلومه. أسند إليه قضاء قوص على مذهب المالكية، وهو في السابعة والثلاثين من عمره, ولكنه لم يستمرَّ في هذا المنصب كثيرًا، فتركه، وارتحل إلى القاهرة، وأقام بها، واشتغل بتدريس الحديث النبوي في دار الحديث الكاملية، وتولّى مشيختها بعد فترة وجيزة[18].

د- مكانته العلمية عند علماء عصره:

تبوّأ – رحمه الله – منزلة رفيعة بين علماء عصره, ومكانة مرموقة عند السلاطين والأمراء, تجلُّه الخاصة والعامة. وأجمع علماء عصره على اتّصافه بمناقب عديدة وفضائل كريمة, ومن جميل ما ذكر في حقّه ما قاله تاج الدين السبكي: "لم ندرك أحدًا من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمئة, وأنه أستاذ زمانه علمًا وديناً"[19].

وقال عنه ابن سيد الناس: "لم أر مثله فيمن رأيت, ولا حملت عن أجلّ منه فيما رأيتُ ورويتُ, وكان للعلوم جامعًا, وفي فنونها بارعًا"[20]. ووصفه الذهبي بـ"الإمام العلامة, شيخ الإسلام"[21].

وأجمل الصفدي في وصفه عددًا من الصفات، فقال في ترجمته: "كان إمامًا متفنّنًا محدّثًا مجوّدًا فقيهًا,... مجتهدًا، وافر العقل، كثير السكينة، بخيلًا بالكلام، تامّ الورع، شديد التديّن، مديم السهر، مكبًّا على المطالعة والجَمْع، قلَّ أن ترى العيون مثله, وكان سمحًا، جوادًا، عديم الدعاوي"[22].

هـ- فضائله:

---

[18] النويري, نهاية الأرب, ج32, ص11؛ السبكي, طبقات الشافعية, ج9, ص210؛ ابن كثير, البداية, ج18, ص11-12؛ المقريزي, المقفى الكبير, ج6, ص368, 370.

[19] السبكي، طبقات الشافعية, ج9, ص209.

[20] ابن سيد الناس, محمد بن محمد الأندلسي(ت734هـ/1334م), عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير, د.ت, د.ط, ج2, ص134.

[21] الذهبي, أبو عبداللهشمس الدين أحمد بن عثمان بن قايماز (ت748هـ/1347م), سير أعلام النبلاء, تح: إحسان عبدالمنان, بيت الأفكار الدولية, لبنان, 1424هـ/2004م, ص3604.

[22] الصفدي, الوافي بالوفيات, ج4, ص138.

كان رحمه الله إمامًا, محدّثًا, فقيهًا, شديد الورعوالتديّن, اشتهر بمحاسبة نفسه على الكلام، فلا يسمَع منه غير ردّ السلام, ولو شاء العادّون أن يعدّوا كلامه لأحصوه. وهو القائل: "ما تكلّمت بكلمة, ولا فعلت فعلًا، إلا وأعددت له جوابًا بين يدي الله تعالى"[23].

قال الإدفوي عن شدة تقواه وزهده: "التقيّ ذائًا ونعتًا، والسالك الطريقَ التي لا عوجَ فيها ولا أمتًا"[24], فكان لا يهجع من الليل إلا قليلًا, إذ كان الليل ربيعه، يقطعه بمطالعةٍ وذكرٍ, وتهجّدٍ وتسبيحٍ وتلاوةِ قرآنٍ[25].

ومما اشتهر به أيضًا حلمه على من أساء إليه، فعلى سبيل المثال: وصل إلى مسامعه أبياتٌ في هجائه قالها برهان الدين إبراهيم المصري, فلم يظهر الشيخ ابن دقيق العيد، عندما قابله ملامحَ الغضب أو الاستياء، بل سأله بكل هدوء: يا فقيه، بلغني أنك هجوتني؟! فسكت برهان الدين من الخجل, فألحّ عليه أن ينشده، فأنشده, وعلى الرغم من سماعه الأبياتَ إلا أنه استفسر منه عن السبب الذي حمله على ذلك؛ فأخبره بأنه رجل فقير، وكان يباشر إحدى الأوقاف، فأخذها منه أحد أقارب الشيخ، فاعتذر إليه بأن لا علم له بذلك, وأرجعه إلى عمله كالسابق[26].

وكان على تبحّر في علوم الحديث، فلا يروي إلا عن تحرٍّ وتثبّتٍ, ومن ثم كان قليل الحديث، لا عن قلة ما يحفظه، ولكن مبالغةً في التحرّي والدقة[27].

كما كان على الرغم من انشغاله بالفقه والحديث أديبًا شاعرًا, ناثرًا, فكثير من أشعاره ورسائله متناثرة في كتب التراجم، وهي تظهر مدى براعته في الشعر والأدب[28].

و- مؤلفاته[29]:

- كتاب(الإلمام الجامع لأحاديث الأحكام)، وهو من أعظم ما صُنّف في مجاله.
- شرح كتاب التبريزي في الفقه.
- شرح مقدمة المطرّزي في أصول الفقه.
- كتاب (الاقتراح في بيان الاصطلاح).
- كتاب (اقتناص السوانح).
- شرح مختصر ابن الحاجب.
- شرح الأربعين النووية.
- كتاب (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام).

---

[23] السبكي, طبقات الشافعية, ج9, ص209.

[24] الإدفوي, أبو الفضل كمال الدين جعفر(ت748هـ/ 1348م), الطالع السعيد الجامع أسماء الصعيد, تح: سعد محمد حسن, الدار المصرية للتأليف والترجمة, القاهرة, 1966م, ص568.

[25] السبكي, طبقات الشافعية, ج9, ص76؛ الصفدي, الوافي بالوفيات, ج4, ص138.

[26] المقريزي, المقفى الكبير, ج6, ص376.

[27] الصفدي, الوافي بالوفيات, ج4, ص138.

[28] الصفدي, الوافي بالوفيات, ج4, ص138.

[29] الصفدي, الوافي بالوفيات, ج4, ص138؛ المقريزي, المقفى الكبير, ج6, ص369.

ز- وفاته:

توفّي رحمه الله يوم الجمعة في الحادي عشر من شهر صفر 702هـ/ 1302م، وكانت جنازته كما يصفها مؤرخو عصره "جنازة مشهودة"[30]؛ مما يدلّ على المكانة العالية التي بلغها في نفوس الخاصة والعامة.

- **ثانيًا: الدور الإصلاحي لقاضي القضاة ابن دقيق العيد في فترة توليه منصب القضاء:**

من خلال استقراء المصادر في العصر المملوكي سنلقي الضوء على عدد من القضايا التي أظهرت لنا ما بذله من جهد في كثير من المواقف التي تتطلّب الحزم والجرأة, والتي شملت مجالات عدّة, منها:

- **الحرص على إصلاح الأمور الإدارية الخاصة بالقضاء:**

كان من عادة سلاطين المماليكأن يخلعوا على القضاة خلعة من حرير مخمل, فامتنع الشيخ ابن دقيق العيد عن لبسها, وعلّل ذلك بأنه"حرام لا يجوز لبسه"[31]. فيعتبر أول من غيَّر خُلع القضاء من الحرير إلى الصوف.

ولعل في هذا الموقف إشارةً واضحةًإلى الخط الواضح الذي رسمه القاضي في تدبير أمور القضاء في عهده، منذ بداية توليه أمره, وإلى هذا يشير ابن حجر بقوله:"باشر القضاء بنزاهة وعفّة، وقيام في الحق, وصلابة في الحكم"[32].

جاء تعيين ابن دقيق العيد قاضيًا قضاة الشافعية في القطر المصري كله, وقد اجتمع له الوجه القبليّ مع الوجه البحريّ من مصر[33], وكان رحمه الله شديد المحاسبة لنوابه في الأقاليم، وفي ذلك يقول ابن إياس:"كان يحجر على نوابه فيما يحكمون به بحسب الوقائع"[34].

وحفظ لنا من كتب عن سيرته رسائل الوعظ والتحذير التي كان يرسلها إلى نوابه[35]، ومن خلال الاطّلاع عليها يتبين لنا أمران مهمّان: مدى حرصه الشديد على متابعة من

---

(30) النويري, شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب(ت732هـ/ 1331م), نهاية الأرب في فنون الأدب, دار الكتب والوثائق المصرية, القاهرة, ط1, 1423هـ, ج32, ص11؛ ابن كثير, البداية والنهاية, ج18, ص11.

(31) ابن إياس, محمد بن أحمد (ت930هـ/ 1524م), بدائع الزهور في وقائع الدهور, تح: محمد مصطفى, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, ط2, 1982-1984م, ج1, ق1, ص393.

(32) ابن حجر, رفع الإصر, ص396.

(33) العزيزي, محمد رامز عبدالفتاح, تقي الدين محمد بن علي ابن دقيق العيد, دار البشير, عمان- الأردن, ط1, 1410هـ/1990م, ص88.

(34) ابن إياس, بدائع الزهور, ج1, ق1, ص411.

(35) للاطلاع على رسائل ومكاتبات ابن دقيق العيد لنوابه في الأقاليم انظر : السيوطي, جلال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان (ت911هـ/ 1505م), حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة, تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, ط1, 1387هـ/ 1967م,ج2, ص158؛ النويري, نهاية الأرب, ج32, ص189-191.

يعيّنهم في الأقاليم من جهة, ومحتوى تلك الرسائل؛ فقد كانت شاملةًلكل ما يحتاجه القاضي من توجيهات, ومواعظ, وتحذيرات, تعينهم على حمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم, وقد حذّرهم فيها من مغبة التفريط في الأمانة, كما كشف لهم كثيرًا من أبواب الشر المفتوحة أمامهم, كالرشوة؛ فهي من أعظم أبواب الظلم, وجعل مثل هذه الكتب والرسائل حُجَّةًعليهم.

- **الحرص على أموال الأيتام:**

الأيتام من الفئات الضعيفة التي يسهل هضم حقوقهم، وهنا تظهر لنا عظم المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة للمحافظة على حقوق الأيتام وأموالهم. ومن يتتبّع القرارات التي أصدرتها الدولة المملوكية في هذا الجانب يجد أن هذه الفئة كانت من الفئات التي أولتها الدولة المملوكية منذ بداية نشأتهااهتمامًا, ونستدلّ على ذلك بما ذكره النويري في ثنايا خطاب التقليد السلطاني لقاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعزّ[36]، عن المهام المسنَدة إلى قاضي القضاة الشافعي في الديار المصرية من قِبَل السلطان الظاهر بيبرس،ومنها: أن مباشرة أموال الأيتام والأوقاف تقع تحت مسؤولية قاضي القضاة بنفسه, وعلّل ذلك بأن أموال هؤلاء الأيتام لقمة سائغة لكثير من خائني الأمانة، وختم السلطان بيبرس خطابه مؤكّدًا أهمية دور قاضي القضاة في ذلك الجانب بقوله:"فقد قلّدناك هذه الأحكام التي ترجو بك الخلاص من تبعاتها, ورعينا بك حق الرعية"[37].

واختص منصب قاضي القضاة الشافعي بميزات عن باقي المذاهب الأخرى،أهمها الإشراف على أموال الأيتام. ومن اللافت للنظر في سيرة ابن دقيق العيد ما ذكره ابن حجر في هذا الصدد بأنه أول من عمل المودَع[38] الحكميّ، عندما رأى بعض الناس تستحلّ أموال اليتامى القُصَّر الذين لا يستطيعون التصرّف فيما يرثونه من أموال، فقرَّر: أنَّ منْ مات وله وارث إن كان كبيرًا أقبض حصته، وإن كان صغيرًا أحمل

---

(36) **تاج الدين ابن بنت الأعزّ**: عبدالوهاب بن خلف بن بدر، العلامة قاضي القضاة, من أعيان الرؤساء بمصر, جمع بين القضاء والوزارة, وتولّى من الوظائف السنية أربع عشرة وظيفة, وكان من الفقهاء العدول, توفي سنة 665هـ/ 1266م. للمزيد انظر: النويري, نهاية الأرب, ج30, ص145؛ الصفدي, الوافي بالوفيات, ج19, ص200؛ السلامي, محمد بن رافع (ت774هـ/ 1373م), الوفيات, تح: صالح مهدي عباس, بشار عواد معروف, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط1, 1402هـ, ج2, ص240؛ ابن مفلح, برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت840هـ/ 1479م), المقصد المرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد, 3ج, تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين, مكتبة الرشد, الرياض, 1410هـ/ 1990م؛ ابن إياس, بدائع الزهور, ج1, ق1, ص325.

(37) قال النويري في هذا الصدد: "أموال الأيتام والأوقاف فلا يباشرها إلا من كان لمباشرتها = = أهلًا, ومن تحقق أنه يكون عليها قفلًا, فطالما ابتذلت أيدي الخونة منها مصونًا, وجعلت العين منها أثرًا حين مدّت إليها عيونًا, ولا تخلها من نظر يحفظ منها مضاعًا, ويحسم عنها أطماعًا, ويخصّها بمزية الزيادة بعد النقصان, ويكتب لها من مخاوف الخونة كتاب أمان, فقد قلّدناك هذه الأحكام التي ترجو بك الخلاص من تبعاتها, ورعينا بك حق الرعية". انظر: النويري, نهاية الأرب, ج30, ص122.

(38) المودَع: صندوق يوضَع في عهدة قاضي القضاة الشافعي لحفظ أموال اليتامى القُصَّر وأموال الغائبين أيضًا. انظر: المقريزي, المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية), 4ج, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1418هـ, ج3, ص168.

المال في المودَع، وإن كان للميّت وصيّ خاصّ ومعه عدول يندبهم القاضي لينضبط أصل المال على كل تقدير, وَكَانَ يرتب مع الأوصياء من يباشر أحوالهم ويطالعه بِهَا[39].

وممّا يدلّ على موافقة السلطان لاجين للقاضي ابن دقيق العيد في ذلك صدور مرسوم السلطان،يطلب فيه أموال الأيتام من الأمراء التي كانت تحت أيديهم, ونقلها إلى مودَع حديد استُحدِث لحفظ أموال الأيتام, وكتب توقيعًا ينصّ بأن من مات وله ورثة صغار عليه أن ينقَل ميراثهم إلى مودَع الحكم الجديد, ويكون المتصرف فيه قاضي القضاة الشافعي, أما إن كان للميت وصيّ فيقيم القاضي الشافعي معه عدولاً من جهته[40]. وهذا يدلّ على مدى تأثير القاضي ابن دقيق العيد في قرارات السلطنة المملوكية.

- **الحرص على أموال الرعية:**

كانت مواقف ابن دقيق العيد واضحةً صارمةً في هذا الجانب ضد أيّ تجاوزات شرعية، حتى من أهل السلطة أنفسهم. ويؤكّد ذلك ما ذكره ابن حجر بقوله: "انتزع في أيام ولايته كثيرًا من الأوقاف كانت قد أُخرجت إقطاعات"[41].

والشاهد هنا من حديث ابن حجر قوله: "كثيرًا من الأوقاف"؛ مما يتبادر إلى الذهن جهوده العظيمة في هذا الجانب بردّ كثير من الحقوق لأهلها.

ولكن مثل هذه العبارات ونحوها عندما تذكر في كتب المصادر تخسف بجهود أصحابها إذا لم تدعَم بأمثلة لحفظ حقه في التاريخ.وعلى الرغم من ذلك فقد وردت أمثلة عدّة لمواقف القاضي ابن دقيق ضد أهل السلطة ممن عرفوا ببطشهم, فعلى سبيل المثال: موقفه مع الأمير منكوتمر[42] ,فقد ردَّ القاضي ابن دقيق العيد شهادة الأمير منكوتمر، حين بعث إليه يعلمه أن تاجرًا مات وترك أخًا من غير وارث سواه، وأراد منه أن يُثبِت استحقاق الأخ لجميع الميراث بناء على هذا الإخبار، فرفض ابن دقيق العيد، وتردّدت الرسل بينهما، لكن القاضي كان يرفض في كلّ مرة، على الرغم من إلحاح منكوتمر عليه، لأن الأدلة لم تكن كافية لإثبات أخيه المذكور إلا شهادة منكوتمر. وأمام إصرار نائب السلطنة استقال ابن دقيق العيد من منصب القضاء اعتراضًا على تدخّله، فلمّا بلغ السلطان حسام الدين لاجين ذلك أنكر على نائبه تدخّله

---

(39) ابن حجر, الدرر الكامنة, ج4, ص96.

(40) المقريزي, السلوك لمعرفة دول الملوك, تح: محمد عبدالقادر عطا, 8ج, دار الكتب العلمية, لبنان، بيروت, ط1, 1418هـ/ 1997م, ج2, ص306.

(41) ابن حجر, رفع الإصر, ص396.

(42) وصل منكوتمر إلى مكانة كبيرة في زمن السلطان لاجين، حتى "تحكّم تحكُّم الملوك في جميع أمور المملكة". انظر: المقريزي, السلوك, ج2, ص292؛وقال عنه ابن إياس:"صار يقابح الأمراء والجند أنحس مقابحة، ...، وكان الأمير منكوتمر من سيئات الدهر, قبيح السيرة". انظر: ابن إياس, بدائع الزهور, ج1, ق1, ص397.

في عمل القضاء، وأمره أن يعتذر للقاضي ابن دقيق العيد، وأخذ يسترضيه ويتلطّف به حتى قبل أن يعود إلى منصبه[43].

ومن الأخطار التي كابدتها دولة المماليك خطر المغول, ومن المعارك التي حدثت خلال فترة تولّي القاضي ابن دقيق القضاء موقعة قازان[44] التي انتهت بهزيمة المسلمين شر هزيمة، وهروب سلطان المماليك الناصر محمد قلاوون[45] إلى مصر سنة ٦٩٩هـ/١٢٩٩م, فكان من الإجراءات الاحترازية تجهيز الجيش للقاء المغول، وهذا أمر مسلّم به، ولكن المعضلة كانت في توفير المال اللازم, فتوجّهت أنظار الدولة المملوكية نحو أموال الشعب, ولكي تفرض ذلك على الرعية كانت تحتاج إلى فتوى شرعية من قاضي القضاة ابن دقيق العيد, الذي عارض بشدة أن يجمَع المال من الناس, عند ذلك احتجَّ الأميران بيبرس وسلّار بفتوى قاضي القضاة العز بن عبدالسلام زمن الملك المظفّر قطز،التي أجاز فيها الأخذ من أموال الناس في أوقات الشدّة التي تمرّ بها البلاد، وطلبوا من ابن دقيق العيد أن يوقّع عليها، فردّ عليهم قائلاً: "إن الفتوى في هذا لها شروط إن فعلتموها صحّت الفتوى، فقالوا: ما هي؟ فقال: أن يتقدّم كل أمير منكم ويحلِف بالله أنه لا يملك فضّةً ولا ذهبًا، ولا لزوجته وأولاده مصاغ ولا غيره"، فلمّا سمع الأمراء قوله هذا بادروا جميعًا بإحضار ما لديهم من مصاغ وذهب، وانقادوا لأوامر الشيخ. وعلى الرغم من ذلك لم يوافق ابن دقيق العيد على كتابة الفتوى، وقال لهم: "إن كل أمير يجهّز بنته بأنواع اللؤلؤ والفصوص، ويعمل بكالي فضة لبيت الماء، وقباقيب مكلّلة بأصناف الجواهر، وتريد مني أن أكتب فتوى على ما لا يحلّ"[46].

ولعل في هذا انتقادًاصريحًاومباشرًا، يدلّ على القوة التي امتلكها في مواجهة أهل السلطة والنفوذ, في زمن كثر فيه التلوّن والتملّق لهم.

ونستنتج من مجرى هذه الأحداث بعد ذلك أمرين مهمّين:

---

[43] المقريزي, السلوك, ج2, ص292-293؛ المقفى الكبير, ج6, ص384-385.

[44] معركة قازان:لمزيد من التفاصيل انظر: ابن الجزري, شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي بكر القرشي (ت738هـ/1337م), تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه (المعروف بتاريخ ابن الجزري), تح: عمر عبد السلام تدمري, المكتبة العصرية, صيدا - بيروت, ط1, 1419هـ/ 1998م, ج1, ص460-463؛ ابن الوردي, زين الدين عمر(ت749هـ/1348م), تتمة المختصر في أخبار البشر, المطبعة الوهبية, 1285هـ, ج2, ص247-249.

[45] السلطان الناصر محمد بن قلاوون:حكم ثلاث مرات, الأولى: 693-694هـ/1294-1295م, والثانية: 698-708هـ/1299-1309م, والثالثة: 709-741هـ/1309-1340م. انظر: الكتبي, محمد بن شاكر (764هـ/ 1374م), فوات الوفيات, تح: علي محمد بن عوض الله وآخرين, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 2000م, ج2, ص433. للمزيد عن سيرته انظر: اليوسفي, موسى بن محمد بن يحيى (ت759هـ/1358م), نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر, تح: أحمد حطيط, ط1, عالم الكتب, بيروت, 1406هـ/1986م.

[46] المقريزي, السلوك, ج2, ص327؛ المقفى الكبير, ج6, ص385-386.

الأول: موجة الغاضبة التي أظهرها الناس في أقاليم الدولة كافة، فشملت المعارضة ضد الدولة مصر وبلاد الشام اعتراضًا على فرض هذه الضريبة, حيث انطلقت الألسن في حق أرباب الدولة, وأكثروا من انتقاد الجند والسخرية منهم فقالوا: "بالأمس كنتم هاربين واليوم تريدون أخذ أموالنا"[47].

فيبدو أن موقف ابن دقيق العيد ومعارضته وعدم إجازته فرض هذه الضريبة كان من نتائجه أن قابلها الناس بالرفض والاعتراض، لعدم موافقة الشرع عليها، وهو ما يمثله رأي قاضي القضاة الشافعي ابن دقيق العيد.

الثاني: يظهر هنا أن رفض ابن دقيق العيد التوقيع على الفتوى قد قُصِد به عدم التضييق على الناس في هذا. ويؤكّد هذا ما أشارت إليه المصادر من أن جمع الأموال من الناس كان حسب أحوال كل شخص منهم وقدرته, حيث اقتصر أخذ الأموال من التجار ومياسير الناس, ويؤكّد ذلك بعض الإشارات التي أوردها المقريزي في تلك الأزمة مثل قوله: "فلم يدع تاجرًا، ولا متسبّبًا، ولا من يعرف بغنى إلا وأخذ منه"[48].وفي إشارة أخرى قال معلقًا: **"فشرعا في الاستخراج وألزم أرباب العقارات والأغنياء بمال تقرّر على كل منهم"**[49]. وقدأصاب الناس من ذلك ضررٌ اقتصاديّ كبير[50].

- **استتاب الأمن في الدولة (ثورة العربان):**

عانت الدولة المملوكية من هجوم القبائل العربية، وزعزعة أمنها الداخليّ, ففي سنة ٧٠١هـ/١٣٠١م خرجت جموع العربان بالصعيد، وقطعوا الطريق على التجار المارّين بهم والمسافرين، وفرضوا عليهم جبايات وضرائب باهظة، مقابل السماح لهم بعبور أراضيهم، كما امتنعوا عن دفع الخراج، وأظهروا العداء للسلطة المملوكية, وعاثوا في الأرض فسادًا بترويع الآمنين من سكان القرى والفلاحين. وخرجتجيوش الدولة المملوكية لردع الثائرين تحت مظلة القضاء، فقد استفتت الدولة العلماء والقضاة بجواز قتالهم؛ فيذكر المقريزي في هذا الصدد:"وخرجت الجيوش لردع هؤلاء الخارجين عن الطاعة من أهل الصعيد، ومنعواالناس من السفر إلى بلاد الصعيد، وتمكّن العسكر من القضاء على ثورتهم وتأديبهم"[51].

- **موقفه من أهل الذمة:**

يقصد بأهل الذمة غير المسلمين الخاضعين للدولة الإسلامية، وهم من شرائح المجتمع فيها, ويبدو أنهم قد وصلوا إلى درجة من الحرية والترف في زمن سلاطين المماليك؛

---

[47] المقريزي, السلوك, ج2, ص335.
[48] المقريزي, السلوك, ج2, ص328.
[49] المقريزي, السلوك, ج2, ص328.
[50] المقريزي, السلوك, ج2, ص335.
[51] المقريزي, السلوك, ج2, ص346-347.

مما أثار حفيظة أحد وزراء المغرب الذي زار مصر،وشاهد أحد النصارى وهو يرتدي أفخر الثياب، ويركب أحسن الخيول، والمسلمون من حوله مشاة يطلبون ويتضرّعون إليه لقضاء حوائجهم، وهو متأفّف منهم، ويأمر غلمانه بطردهم، وعندما علم أن هذا الشخص من النصارى أنكر ما هم عليه من هيبة وعزّ، وغضب من أوضاع النصارى في مصر من ركوب الخيول، والتعاظم في الملبس، وتولّي الوظائف الإدارية في الدولة.

فاجتمع العلماء والقضاة للفصل في أحوال أهل الذمة، وخلص المجتمعون إلى ضرورة جمع قضاة المسلمين وبطرك النصارى وديّان اليهود، والوصول معهم إلى رأي في أحوال أهل الذمة.وخَلُص المجتمعون إلى تطبيق جميع شروط العهدة العمرية، والتزم بطرك النصارى ورئيس اليهود بتطبيق هذه الشروط على رعاياهم من اليهود والنصارى على اختلاف طوائفهم.

ولكن على الرغم من ذلك يبدو أن بعض العلماء قد تجاوز الحدّ في اضطهاد أهل الذمة, فقد أفتى الفقيه نجم الدين أحمد الرفعة بوجوب هدم كنائسهم، وعلّل ذلك بأنها أحدثت في الإسلام, فجمع القضاة والفقهاء لمناقشة ذلك, فلم يوافق ابن دقيق العيد على هدمها لعدم وجود أدلة تثبت أنها أحدثت في الإسلام, فوافقه الجماعة على ذلك، وكان ذلك سنة 700هـ/ 1300م[52].

ويدلّ هذا الموقف المعارض لاضطهاد المعاهدين من أهل الذمة على مدى ما كان يتمتّع به هذا القاضي ابن دقيق العيد من تحرّي العدل والإنصاف، حتى لو عارضه الجميع.

- **تحرّي الدقة في إصدار الأحكام:**

ولعلّ من أبرز القضايا التي حدثت في زمن ابن دقيق قضية تكفير كلٍّ منقاضي القضاة ابن بنت الأعزّ، وفتح الدين أحمد البقّي الحمويّ, والشاهد فيهما هو موقف الشيخ ابن دقيق في تحري الدقّة، خاصةً في قضايا إراقة الدم.

ففي زمن توليه القضاء سعى الوزير شمس الدين ابن السلعوس[53]، في عمل محاضر تثبت تكفير قاضي القضاة ابن بنت الأعزّ, وأخذ توقيع جماعة من العلماء على المحاضر، ولم يبقَ إلا توقيع ابن دقيق العيد، الذي حسم الموقف برفضه توقيعه على المحضر، فقالوا: يا سيدي، لأجل السلطان والوزير. فقال: أنا ما أدخل في إراقة دم مسلم[54].

---

[52] المقريزي, السلوك, ج2, ص337-339؛ المقفى الكبير, ج6, ص386.

[53] **الوزير شمس الدين ابن السلعوس:** محمد بن عثمان بن أبي الرجاء التنوخي الدمشقي, كان في بداية أمره تاجرًا, ثم أصبح وزيرًا للملك الأشرف, وصل إلى مكانة عالية في الدولة المملوكية. توفي سنة693هـ/ 1293م. للمزيد انظر: الصفدي, الوافي بالوفيات, ج4, ص64-65.

[54] الصفدي, الوافي بالوفيات, ج4, ص139-140.

وفي قضية فتح الدين أحمد البقعى، الذي كان من أهل حماة، ورمي بالزندقة، فحكم فيه القاضي زين الدين بن مخلوف المالكي بما ثبت عنده من تنقيصه للشريعة المطهّرة، واستهزائه بآيات القرآن الكريم، واستحلال المحرمات، من اللواط، وشرب الخمر[55].

وممّا يستوقف النظر في هذه القضية هو موقف القاضي ابن دقيق العيد من هذه القضية، التي بدأت أحداثها سنة 686هـ/ 1288م, حيث شهد علىالبقعى جماعة بأنه قد أولم لهم وليمة في بيته, وأنه قام إلى رفّ عنده في البيت، فلما قصرت يده عنه وضع كتاب القرآن الكريم تحت رجليه ليطول الرفّ, فلما أنكروا عليه سبّهم, ثم تلفّظ بالكفر.فشهدوا عليه عند القاضي زين الدين، وكتبوا محضرًا, فأرسلوه إلى القاضي ابن دقيق العيد ليوقّع عليها, ولكنه امتنع محتجًّا بقوله: ما أفتي في رجل يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ورماها من يده[56], بل يذكر ابن حجر بأن فتح الدين البقعى قد كتب ورقة من السجن إلى ابن دقيق العيد صفة فتيا، فكتب عليها:"إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف"، فأرسلها إلى المالكي فكان جوابه: "هذه للكفار إذا أسلموا ورجعوا"[57].

وقد حاول أصحاب البقعي إخراجه من السجن، فكتبوا محضرًا أثبتوا فيه جنونه, ليتخلّص من هذه الورطة, وشهدت فيه جماعة كثيرة ممن يسمع قولهم، وأرادوا أن يثبتوه على قاضي القضاة الشيخ تقي الدين لما رأوا عنه الإعراض عن إثبات كفره، فأحضروا المحضر إليه، فلما وقف عليه رفع رأسه، وقال: من يجعل المولى فتح الدين مجنونًا؟ ما نعرفه إلا رجلًا عاقلًا[58].وفي نهاية الأمر عقد مجلس من القضاة الأربعة والأمراء، فأعيدت عليه الدعوة، فحاول البقعي أن يستغيث بابن دقيق العيد الذي ردَّ عليه بأن حكمك إلى القاضي زين الدين المالكي، وانتهى الحكم بقتله سنة 701هـ/ 1302م[59].

ومن خلال ما سبق آنفًا يستوقفنا عدّة نقاط مهمّة في هذه القضية، فمن جهة نجد أن هذه القضية كانت تحت مظلّة القضاء المالكي بدليل قوله رحمه الله: "بأن حكمك إلى القاضي زين الدين المالكي".وهذا بدوره يقودنا إلى تعدّد القضاة حسب المذاهب الأربعة،التي استحدثت في زمن الظاهر بيبرس.

ومن جهة أخرى تلقي الضوء على موقف القاضي ابن دقيق العيد من هذه القضية، ويتبيّن لنا منذ البداية وكما هو حاله دائمًا من حرصه - رحمه الله - على تحرّي الدقة

---

(55) ابن كثير, البداية والنهاية, ج18, ص6-7؛ ابن حجر, الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, تح: محمد عبدالمعين خان, مجلس دائرة المعارف العثمانية, حيدرآباد- الهند, ط2, 1392هـ/1972م, ج1, ص308؛ المقريزي, السلوك, ج2, ص348, 350.

(56) ابن حجر, الدرر الكامنة, ج1, ص308.

(57) ابن حجر, الدرر الكامنة, ج1, ص308.

(58)ابن حجر, الدرر الكامنة, ج1, ص311.

(59) ابن كثير, البداية والنهاية, ج18, ص6-7؛ ابن حجر, الدرر الكامنة, ج1, ص308.

في إطلاق أحكامه خاصة في قضايا إراقة الدماء, ويتّضح ذلك في اعتراضه على توقيع المحاضر التي تكفّر فتح الدين البققي، أو التي تحاول إثبات جنونه.

الخـاتمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والشكر لله من قبل ومن بعد, والصلاة والسلام على وافر الصفات، محمد سيد الخلق والبرية، وبعد:

فقد توصّل البحث إلى عدّة نتائج، منها:

- المكانة الرفيعة التي نالها قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد, فقد شهد له معاصروه بالسبق والتقدّم في العلوم الشرعية واللغوية, وهو ما جعل بعضهم يرى أنه على من المجدّدين في الإسلام على رأس المئة السابعة.
- تمتع القاضي ابن دقيق العيد بمكانة عالية لدى أهل السلطة, ولم يصل رحمه الله إلى هذه المنزلة عند السلاطين والأمراء, إلا عندما لمسوا عدالته وتقواه, وجرأته في إحقاق الحقّ.
- حفظ لنا التاريخ مواقفه الإصلاحية،على الرغم من قصر الفترة الزمنية التي تولاها في القضاء, فباشره بنزاهة وعفة وصلابة؛مما جعله يجهر بالحق ويدافع عنه ضد أهل السلطة أنفسهم.
- حرصابن دقيق العيد على اختيار نوابه في الأقاليم من تتوافر فيهم الأمانة والنزاهة، وتابعهم, وتعاهدهم بإرسال الرسائل الوعظية.
- حرص ابن دقيق العيد على أموال الرعية عامة, وعلى أموال الأيتام, والعمل على كل ما يحفظ أموالهم من التفريط والضياع.
- حرصه على تحرّي العدل والإنصاف، فلم تأخذه في الحق لومة لائم.

قائمة المصادر والمراجع

- الإدفوي, أبو الفضل كمال الدين جعفر(ت748هـ/ 1348م), **الطالع السعيد الجامع أسماء الصعيد**, تح: سعد محمد حسن, الدار المصرية للتأليف والترجمة, القاهرة, 1966م.
- الأزهري, محمد بن أحمد الأزهري الهروي(ت370هـ/980م), **تهذيب اللغة**, تح: محمد عوض مرعب, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ط1, 2009م.
- ابن إياس الحنفي, محمد بن أحمد (ت930هـ/ 1524م), **بدائع الزهور في وقائع الدهور**, تح: محمد مصطفى, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, ط2, 1982-1984م.
- ابن تغري بردي, جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت874هـ/1470م), **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**, دار الكتب المصرية, القاهرة.

- ابن الجزري, شمس الدين أبو عبداللهمحمد بن إبراهيم بن أبي بكر القرشي (ت738هـ/1337م), **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه (المعروف بتاريخ ابن الجزري)**,تح: عمر عبدالسلام تدمري, المكتبة العصرية, صيدا - بيروت, ط1, 1419هـ/ 1998م.
- ابن حجر, شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (852هـ/ 1449م)**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**, تح: محمد عبدالمعين خان, مجلس دائرة المعارف العثمانية, حيدرآباد- الهند, ط2, 1392هـ/1972م.
- **رفع الإصر عن قضاة مصر**, تح: علي محمد عمر, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط1, 1418هـ/1998م.
- الحريري, إبراهيم محمد, **القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام**, دار عمار, الأردن, ط1, 1420هـ/2000م.
- الذهبي, أبو عبدالله شمس الدين أحمد بن عثمان بن قايماز (ت748هـ/1347م), **سير أعلام النبلاء**, تح: إحسان عبدالمنان, بيت الأفكار الدولية, لبنان, 1424هـ/2004م.
- السبكي, عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي(ت771هـ/1370م)، **طبقات الشافعية الكبرى**, تح: محمود محمد وعبدالفتاح محمد الحلو, دار إحياء الكتب العربية, القاهرة, ط7.
- السلامي, محمد بن رافع (ت774هـ/ 1373م), **الوفيات**, تح: صالح مهدي عباس, بشار عوادمعروف, مؤسسة الرسالة, بيروت, ط1, 1402م.
- ابن سيد الناس, محمد بن محمد الأندلسي(ت734هـ/1334م), **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**, د.ت, د.ط.
- السيوطي, جلال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عثمان (ت911هـ/ 1505م), **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**, تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, ط1, 1387هـ/ 1967م.
- الصفدي, صلاح الدين خليل بن أيبك(764هـ/1363م), **الوافي بالوفيات**, تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث, بيروت, د.ط, 1421هـ/2000م.
- عبد، صالح حسن وآخرون, القضاء في مصر في العصر المملوكي, **مجلة دراسات في التاريخ والآثار**, جامعة بغداد, 2018م, ع67.
- العزيزي, محمد رامز عبدالفتاح, **تقي الدين محمد بن علي ابن دقيق العيد**, دار البشير, عمان- الأردن, ط1, 1410هـ/ 1990م.
- الغزي, عيسى ابن عثمان بن عيسى(ت799هـ/ 1397م), **أدب القضاء**,

مكتبة نزار مصطفى الباز, مكة المكرمة, ط1, 1417هـ/1996م.
- القلقشندي, أبو العباس أحمد بن علي (821هـ/1418م), **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**, دار الكتب العلمية, بيروت.
- ابن الكتبي, محمد بن شاكر (764هـ/ 1374م), **فوات الوفيات**, تح: علي محمد بن عوض الله وآخرين, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 2000م.
- ابن كثير, عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي (ت774هـ/ 1373م), **البداية والنهاية**, تح: عبدالله عبدالمحسن التركي, مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر, الرياض, ط1, 1419هـ/ 1998م.
- المزي, جمال الدين أبي الحجاج يوسف(ت742ه/1342م), **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**, تح: بشار عواد معروف, الرسالة, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1408ه/1987م
- مفلح, برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت840هـ/ 1479م), **المقصد المرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**, 3ج, تح: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين, مكتبة الرشد, الرياض, 1410هـ/ 1990م.
- المقريزي, تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ/1441م):
- **السلوك لمعرفة دول الملوك**, تح: محمد عبدالقادر عطا, 8ج, دار الكتب العلمية, لبنان، بيروت, ط1, 1418هـ/ 1997م.
- **المقفى الكبير**, تح: محمد اليعلاوي, دار الغرب, بيروت, لبنان, ط1, 1991م.
- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)**, دار الكتب العلمية, بيروت, ط1, 1418هـ.
- ابن منظور, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري (ت711هـ/1311م), **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، د. ت.
- النويري, شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب(ت732هـ/ 1331م), **نهاية الأرب في فنون الأدب**, دار الكتب والوثائق المصرية, القاهرة, ط1, 1423هـ.
- ابن الوردي, زين الدين عمر(ت749هـ/1348م), **تتمة المختصر في أخبار البشر**, المطبعة الوهابية,د.م، 1285هـ.

Abstract

The Reformative Role of the Chief Judge TaqeldeenIbnDaqeeq Al Eid at the time of Mamluk Sultanate

(695 – 702 A.H corresponding to 1296 – 1302 Georgian)

Dr. Sherifa Muhammad Al Otaibi

Assistant Professor of Islamic History / Faculty of Arts

Princess NouraBintAbdulrahman University/ Kingdom of Saudi Arabia

Abstract of the Research in English

One of the main features that distinguished the time of Mamluk Sultanate is their great respect of scholars and making them close to the Sultans. Sultans knew very well the effect the scholars had on society at that time. They knew that scholars had their direct impact on public opinion not only because they were the Imams of Muslims but also because they directly interacted with all classes of the society and lived among them.

One of the most important jobs occupied by scholars at the time of Mamluk Sultanate is the judge position which was the highest in rank. This study sheds the light on a very import aspect of the judiciary system; it is the role played by judges in the formation process and fighting many aspects of corruption in the state.

In her study, the researcher chose the most respectable scholar Chief Judge TaqeldeenIbnDaqeeq Al Eid (May Allah have mercy on him) as this judge was known as a high example in judgment, opinions and Fatwa. He was a very high example of truthfulness, justice and integrity. In his judgments, he feared no one but Allah, he did not fear any ruler or anyone who blamed him for following the right path.

Following the deductive method, I divided my research stuff into two main parts preceded by a prelude and an introduction. The first part focused on the life of Chief Judge TaqeldeenIbnDaqeeq Al Eid before assuming the position of the chief judge in Egypt. The researcher shall also mention a background of his birth, bringing up and his scientific position.

The Second part sheds the light on his efforts and reformative attitudes at the time of his assuming the position of a judge.

The conclusion reveals the outcomes of this research and ends with a list of the most important sources and references used in collecting this scientific stuff.